

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
تنويه لمستخدمي بيانات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة 1994-2015.
بشأن تغيير سنة الأساس لعام 2015

مقدمة:

تكمن أهمية إعداد بيانات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة في معرفة النمو الحقيقي للمتغيرات الاقتصادية المختلفة، ويتم إعداد هذه البيانات بالاعتماد على نظام الحسابات القومية 2008 وما ينبثق عنه من أدلة معيارية تتعلق بمقاييس الحجم والأسعار الثابتة، ويتم بالاعتماد على الأسعار والأرقام القياسية المختلفة (المتنبطات السعرية) اشتقاق الحجم أو ما تسمى الحسابات القومية بالأسعار الثابتة.

لقد باشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإعداد بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية منذ العام 1994، في حين باشر بإعداد الحسابات القومية بالأسعار الثابتة منذ العام 2000 وباعتماد العام 1997 كسنة أساس لإعداد البيانات بالأسعار الثابتة، حيث تم إعداد سلسلة زمنية للحسابات القومية للأعوام 1994-2000 اعتماداً على العام 1997 كسنة أساس، وقد تم لاحقاً الانتقال إلى سنة الأساس 2004 تماشياً مع التوصيات الدولية بتحديث سنة الأساس كل خمس سنوات، ونظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية فقد كان من الصعب تحديث سنة الأساس لما بعد العام 2006 نظراً لعدم توفر سنة تحقق المتطلبات الأساسية لتحديث سنة الأساس والتي من أهمها توفر سنة طبيعية وبمصادر بيانات وتغطية ملائمة. وقد قام الجهاز خلال العام 2017 بتحديث سنة الأساس لبيانات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة لتصبح 2015، وذلك مراعاةً للحدثة وتماشياً مع التوصيات الدولية.

سنة الأساس 2015:

تم اعتماد العام 2015 ليكون أساساً لسلسلة بيانات الحسابات القومية 1994-2015، إذ تصبح البيانات الجارية للعام 2015 هي نفسها البيانات الثابتة، وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض النقاط المتعلقة بالمنهجية المتبعة بآلية الانتقال لسنة الأساس 2015، والتي قد تثير التساؤلات لدى مستخدمي البيانات، من أهمها:

- من الجدير ذكره، أنه تم الحفاظ على الرواية الاقتصادية التاريخية ما قبل عام 2015، بمعنى آخر تبقى نسب النمو أو التراجع في الناتج المحلي الإجمالي ثابتة كما كانت بأساس 2004، وكذلك الحفاظ على نسب النمو على مستوى الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وعلى مستوى المنطقة الجغرافية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وكذلك على مستوى الأرياح المختلفة من كل عام (تم إتباع نفس المنهجية للحسابات القومية الربعية)، وهذا يتوافق مع أحدث التوصيات الدولية المتبعة في هذا المجال.
- لم يرافق تحديث سنة الأساس أي تنقيح لبيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية، كما لم يتم استخدام منهجيات أو طرق احتساب جديدة أو تصنيفات حديثة.
- في ظل الحفاظ على نسب النمو التاريخية بناء على توصيات نظام الحسابات القومية 2008 فإن ذلك يؤدي إلى فقدان خاصية الجمع (Loss of additivity) لمكونات الناتج المحلي الإجمالي ما قبل عام 2015، وهذا يعني أنّ حاصل جمع المكونات الفرعية لأي متغير لا تتساوى مع قيم المتغير التي تم الحصول عليها بطريقة الاستقراء الرجعي للبيانات، وعليه

تُعامل كل سلسلة بيانات بحد ذاتها كسلسلة مستقلة هدفها التعبير عن النمو الحقيقي للبيانات وليس لتكون جزءاً من مطابقة حسابية.

- تُقد خصية الجمع على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وعلى مستوى أية متطابقات أخرى، كالإنتاج والاستهلاك الوسيط، وعلى مستوى الأرباع المختلفة، وعلى مستوى المنطقة الجغرافية.
- تحافظ البيانات للأعوام ما بعد سنة الأساس 2015، على خصية الجمع على مستوى تفاصيل الأنشطة الاقتصادية والمناطق.
- في ظل أن الحسابات القومية بالأسعار الثابتة تعتبر ضرورة اقتصادية لمعرفة النمو الحقيقي للمتغيرات الاقتصادية المختلفة، ولكن لمستخدمي البيانات الذين يتعاملون مع بعض المتغيرات كمتطابقات حسابية فإنه تترك لهم حرية التعامل مع الفروقات الناتجة عن فقدان خصية عدم الجمع وفق ما يرونه مناسباً وبما يخدم التحليل الاقتصادي الذي يقومون به.
- تم اتباع نظام الحسابات القومية 2008 في الانتقال لسنة الأساس 2015، ولأية تفاصيل أخرى عن المنهجية المتبعة يمكنكم الرجوع لرابط الدليل على موقع شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة:

<https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/sna2008.asp>